

حصار غزة - عقاب جماعي

” كل شيء ضروري للحياة السليمة العادية مفقود أو متوافر
بكميات غير كافية في غزة ... ولا يستطيع زهاء 450,000 غزاوي -
30 بالمائة من السكان - الحصول على الماء النظيف.“

كارين أبو زيد، المفوضة العامة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الاونروا)، 6 مايو/أيار 2008.



تعصف بغزة أزمة إنسانية - وهي ليست وليدة كارثة طبيعية بل من صنع الإنسان كلياً ويمكن تجنبها. إذ أدى تشديد الحصار الإسرائيلي منذ يونيو/حزيران 2007 إلى محاصرة السكان الذين يبلغ تعدادهم 1,5 مليون فلسطيني ولا يتوفر لديهم إلا القليل من المواد. وهم بالكاد يسدون رمقهم. ويعتمد حوالي 80 بالمائة منهم على النذر اليسير من المعونات الإنسانية التي تسمح الحكومة الإسرائيلية بإدخالها. وحتى المرضى الذين هم بمسيس الحاجة للعلاج الطبي غير المتوافر في غزة غالباً ما يُمنعون من المغادرة؛ وقد توفي ما يزيد على 50 شخصاً منهم.

معاقة المرضى

تفتقر المرافق الطبية في غزة إلى الموظفين المتخصصين والمعدات اللازمة لمعالجة مجموعة من الحالات المرضية، مثل السرطان ومرض القلب. وتواجه المستشفيات نقصاً شديداً في المعدات وقطع الغيار وسواها من الإمدادات نتيجة الحصار.

التتمة على ص 3

صبي فلسطيني يرمي القمامة في شارع سكني في مدينة غزة، إبريل/نيسان 2008. وقد شل انقطاع الوقود بسبب الحصار الإسرائيلي لغزة وسائط النقل وسواها من الخدمات، ومن ضمنها جمع النفايات.

منظمة العفو
الدولية



خلفية

تسلط هذه المذكرة الضوء على أحد جوانب وضع حقوق الإنسان في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. حيث يظل المدنيون الفلسطينيون والإسرائيليون يدفعون ثمن المواجهات المتواصلة بين الجيش الإسرائيلي والجماعات الفلسطينية المسلحة. وفي الأشهر الخمسة الأولى من العام 2008، قُتل حوالي 380 فلسطينياً، أكثر من ثلثهم من المدنيين العزل، ومن ضمنهم ما يزيد على 60 طفلاً، على يد الجيش الإسرائيلي. جميعهم تقريباً في قطاع غزة. وفي الفترة ناتها، قتل 25 إسرائيلياً، بينهم 16 مدنياً، على أيدي الجماعات المسلحة الفلسطينية. وشكل ذلك زيادة حادة في عدد الضحايا لدى كلا الجانبين قياساً بالعام 2007.

ودخل وقف لإطلاق النار بين القوات الإسرائيلية والجماعات المسلحة الفلسطينية حيز التنفيذ في 19 يونيو/حزيران وعند كتابة هذه المذكرة بدأ غير مؤكد. بيد أن المسؤولين الإسرائيليين أصروا على إبقاء حدود غزة مغلقة ما دامت حماس لم تطلق الجندي الإسرائيلي الذي تحتجزه.

ويوجد حوالي 8500 معتقل فلسطيني في السجون الإسرائيلية، بينهم 900 من قطاع غزة، ويظلون جميعهم محرومين من الزيارات العائلية منذ يونيو/حزيران 2007. وتواصل الجماعات المسلحة الفلسطينية في غزة احتجاز جندي إسرائيلي أسر في يونيو/حزيران 2006، وحرمانه من مقابلة اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

«ازداد رفض منح التصاريح الصادرة عن السلطات الإسرائيلية وتأخيرها بالنسبة للمرضى الذين يضطرون إلى مغادرة غزة لأسباب صحية خلال العام 2007 وخلق مزيداً من المشاكل، إضافة إلى الصعوبات المعتادة المتعلقة بالدخول والخروج التي تظل تؤثر على الشعب الفلسطيني، وبخاصة خلال السنوات الثماني الأخيرة. وفي الحقيقة فإن الحق في الصحة - توافر المرافق والخدمات والسلع الصحية وسهولة الحصول عليها وجودتها - يبدو حقاً اختيارياً وغير ملزم بالنسبة للشعب الفلسطيني».

محمود أبو طه

لمغادرة غزة لتلقي العلاج التخصصي. وخسر ثلث وزنه. وقبل خمسة أيام من وفاته، أبلغت عائلته منظمة العفو الدولية أنه لم يعد يستطيع تناول الطعام ويات محلول الفيتامينات الذي يحتاجه مقتصراً على مرة واحدة في اليوم لأن المنتج لم يعد متوافراً بكميات كافية. وفي البداية منح الجيش الإسرائيلي محمود أبو طه إنذاراً بمغادرة غزة، لكن في 18 أكتوبر/تشرين الأول، وبعد انتظار طويل عند معبر إريترز (الذي يفصل بين غزة وإسرائيل)، رفض الجيش الإسرائيلي السماح له بالمرور. وسمح له في نهاية المطاف بالعبور إلى إسرائيل في 28 أكتوبر/تشرين الأول، لكنه توفي في اليوم التالي.

أصيب محمود أبو طه، 21 عاماً، بسرطان الأمعاء الدقيقة، وتوفي في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2007 بعد عدة محاولات فاشلة

منظمة الصحة العالمية، إبريل/نيسان 2008



محمود أبو طه، قبل أيام من وفاته، أكتوبر/تشرين الأول 2007.



أصيب علاء عودة، 25 عاماً، بجروح خطيرة في العظام والأوعية الدموية في كلا الساقين في يونيو/حزيران 2007. ورفض الجيش الإسرائيلي منحه إذنًا لمغادرة غزة لتلقي العلاج الطبي التخصصي واضطر الأطباء إلى بتر ساقه اليمنى. ويعيد التقاط هذه الصورة تدهورت حالة ساقه اليسرى، لكن مرة أخرى رُفض منحه إذنًا لمغادرة غزة وترتب بتر ساقه. يونيو/حزيران 2007.

وبوصفها دولة احتلال، يترتب على إسرائيل واجب بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي لضمان حق الصحة لسكان غزة بدون تمييز، وضمان الحماية والاحترام للأشخاص المرضى والضعفاء وللأمهات الحوامل؛ وضمان توفير اللوازم الطبية لسكان غزة بأقصى ما تستطيع من الوسائل المتاحة لها.

وفي يونيو/حزيران 2007، أبلغت الحكومة الإسرائيلية المحكمة العليا بأن خطر فقدان أحد أطراف الجسم قضية تتعلق «بجودة حياة» المرضى، لكنه لا يشكل خطراً على حياتهم، وبالتالي لا يبرر بالضرورة منح إذن للمرضى لمغادرة غزة لتلقي العلاج في مكان آخر. وقبلت المحكمة العليا الإسرائيلية موقف الحكومة ورفضت الاستئناف الذي قدمته المنظمة الإسرائيلية أطباء من أجل حقوق الإنسان للسماح للمرضى بالخروج من غزة.

وتبرر السلطات الإسرائيلية رفضها السماح للمرضى بمغادرة غزة لأسباب أمنية، مستشهدة بحالات فلسطينيين خططوا في السنوات السابقة لشن هجمات ضد الإسرائيليين أو حاولوا شنّها بالزعم أنهم مرضى. بيد أنها لم تقدم أي دليل على أن مئات المرضى الذين مُنعوا من مغادرة غزة في العام الماضي وحده شاركوا في مثل هذه الأفعال - بل مجرد مزاعم عامة بأن المرضى يُعتبرون «خطراً أمنياً». ولا يخدم منع مرور المرضى الذين هم بأمرس الحاجة للرعاية الطبية أي غرض أممي مشروع. فالمرضى، شأنهم شأن كل الذين يغادرون غزة، يخضعون لتفتيش أممي صارم عند المعبر، بما في ذلك بواسطة أجهزة اكتشاف المعادن والفحص بالأشعة السينية.

تتمة الصفحة الأولى
وخلال إبريل/نيسان 2008، مثلاً، قدّم 1077 مريضاً طلبات للحصول على تصاريح لمغادرة غزة عبر نقطة التفتيش الإسرائيلية في إريترز للعلاج في مرافق طبية تخصصية في الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) وإسرائيل ومصر والأردن. ومن أصل هؤلاء، منحت السلطات الإسرائيلية تصاريح لـ 709، ورفض السماح بمرور 54 ولم يتلق 314 جواباً في ذلك الشهر.

كريمة أبو دلال

خرمت كريمة أبو دلال، وهي أم لخمسة أطفال تبلغ من العمر 34 عاماً وتعاني من تورم هودجكين الليمفاوي، وهو شكل من أشكال السرطان، من العلاج الطبي الذي هي بأمرس الحاجة إليه طوال عدة أشهر لأن السلطات الإسرائيلية رفضت بصورة متكررة منحها الإذن بمغادرة غزة. وكانت قد أجريت لها في السابق عملية زرع نخاع عظمي وخضعت للعلاج الكيماوي والعلاج بالأشعة في مصر والضفة الغربية. وتكفل العلاج بالنجاح، لكنها تحتاج إلى مزيد من الرعاية التخصصية كي تتاح لها فرصة البقاء على قيد الحياة.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2007، رفضت السلطات العسكرية الإسرائيلية منحها إذنًا بمغادرة غزة لتلقي مزيد من العلاج الكيماوي وذلك «لأسباب أمنية» غير محددة. وفي يناير/كانون الثاني 2008، صرحت محكمة العدل العليا الإسرائيلية بأنها لا ترى «سبباً للتدخل» لرفع حظر السفر. وفي النهاية تمكنت كريمة أبو دلال من مغادرة غزة في منتصف مايو/أيار 2008 عندما سُمح بصورة استثنائية بخروج بعض المرضى من قطاع غزة عبر الحدود مع مصر. ولا يُعرف بعد مقدار الضرر الذي لحق بصحتها بسبب التأخير.

حرمان الطلبة من الدراسة

نهاية المطاف يحرم المجتمع أيضاً من
فائدة إسهامهم المستقبلي.

وتنص المادة 13-1 من العهد
الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية على أن:

«تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق
كل فرد في التربية والتعليم. وهي متفقة
على وجوب توجيه التربية والتعليم
إلى الانماء الكامل للشخصية الإنسانية
والحس بكرامتها وإلى توطيد احترام
حقوق الإنسان والحريات الأساسية...».

لا تتوافر حقول عديدة للدراسة في
جامعات غزة، وبخاصة على مستوى
الدراسات العليا. وتجدر الإشارة إلى أن
هذه هي حال العلوم، لأن جامعات غزة
تفتقر إلى الإمكانيات الخاصة بالأبحاث
المتقدمة ولأن إسرائيل تقيد استيراد
المعدات والمواد الضرورية.

وحتى الطلاب القلائل جداً الذين
استطاعوا الحصول على أماكن ومنح
لمتابعة دراساتهم العليا في الخارج
يُرفض السماح لهم بمغادرة غزة للعام
الثاني. وهذا ينتهك حقهم في تحصيل
العلم والتطور الشخصي والمهني، وفي

«نحتاج إلى جعلهم يفقدون جزءاً من وزنهم لكن لا أن يموتوا».

دوف ويسغلاس، مستشار رئيس وزراء إسرائيل إيهود
أولمرت، في معرض تلخيصه للسياسة الجديدة المتبعة تجاه
الفلسطينيين، فبراير/ شباط 2006

جمعية أطفالنا

كما نَعلم لغة الإشارة لوالدي الأطفال وتدير
برنامجاً للدراسات المتقدمة يشارك فيه 88
طالباً أكبر سناً يحدون صعوبات في نظام
التعليم العادي. ويحصل الأطفال على وجبة
ساخنة واحدة يومياً في المدرسة. وقد أبلغت
سعاد لباد المديرية الإدارية لمدرسة أطفالنا
منظمة العفو الدولية بالقول:

«إننا نقدم أدوات السمع والبطاريات للطلبة،
لكن منذ ما يزيد على ستة أشهر لم تتمكن
من الحصول على بطاريات، وقد مُنعت
الشحنة الأخيرة من الدخول إلى غزة. وهذا
يتسبب بصعوبة شديدة للأطفال لأنهم
يعتمدون على أدوات السمع. ولا نستطيع
تسليم المواد اللازمة لمركز الفنون والحرف
التابع لنا - الصلصال (الطين) للأدوات الفخارية
والخيوط للتطريز وغيرهما من المواد. ومنذ
منتصف إبريل/نيسان، اضطررنا إلى إغلاق
المدرسة لأنه ليس هناك وقود للحافلات التي
تأتي الأطفال من جميع أنحاء قطاع غزة».



© The Atfaluna Society for Deaf Children

جمعية أطفالنا للأطفال الصم هي المدرسة
الوحيدة للصم في قطاع غزة. وترعى 275
تلميذاً تتراوح أعمارهم بين 4 سنوات و17 سنة،
ينتمي معظمهم إلى عائلات فقيرة جداً.

مدرسة جمعية أطفالنا للأطفال الصم، أكتوبر/
تشرين الأول 2007. لم يعد لدى حوالي 80
بالمائة من الأطفال أداة سمع شغالة.



© Amnesty International

معبر رفح المهجور بين غزة ومصر، مايو/أيار 2008. يظل المعبر - الذي يشكل بوابة غزة إلى سائر أنحاء العالم - مقفلاً منذ يونيو/حزيران 2007.

وسام أبو عجوة

العام 1998، عملت جاهداً لتحقيق حلمي بدراسة علم البيئة على مستوى الدراسات العليا - الذي لا أستطيع أن أفعله إلا خارج غزة لأنه لا يوجد مثل هذا البرنامج في جامعات غزة - والعودة إلى غزة مزوداً بالمعرفة الضرورية لإنشاء معهد للأبحاث والدراسات البيئية، بغية الإسهام في مكافحة التلوث وتوعية الرأي العام بقضايا البيئة وتحسين جودة مياه الشرب ومعالجة مياه المجاري».

يظل وسام أبو عجوة، 31 عاماً، ينتظر بفارغ الصبر في غزة منذ منتصف العام 2007 لبدء دراسته لنيل درجة في علم البيئة من إحدى جامعات لندن التي فاز بمنحة للدراسة فيها. ويخشى من أنه إذا لم يتمكن من السفر في الوقت المحدد لبدء الدورة الدراسية في سبتمبر/أيلول 2008، سيفقد مكانه ومنحته اللذين سبق تأجيلهما لمدة عام. وقد أبلغ منظمة العفو الدولية بالقول إنه:

«منذ أن تخرجت من جامعة غزة في

العقاب الجماعي

تجادل السلطات الإسرائيلية بالقول إن القيود المفروضة على دخول السلع إلى غزة تأتي رداً على الهجمات الفلسطينية، وبخاصة إطلاق الصواريخ محلية الصنع بلا تمييز من غزة على بلدة سديروت الإسرائيلية القريبة والقرى المحيطة بها، وتدين منظمة العفو الدولية هذه الهجمات التي تُشن على المدنيين الإسرائيليين وقد دعت مراراً إلى وضع حد لها. بيد أن الحصار الإسرائيلي لا يستهدف الجماعات المسلحة الفلسطينية المسؤولة عن شن هذه الهجمات، بل يعاقب كامل سكان غزة بصورة جماعية.

كما تصر الحكومة الإسرائيلية على أنه منذ أن أزلت المستوطنات والقواعد العسكرية من غزة في العام 2005، فلم تعد تتحمل أية مسؤوليات تجاه سكان غزة. بيد أن إسرائيل تحتفظ بالسيطرة الحصرية على أجواء غزة ومياهها الإقليمية ولا تسمح بأية حركة للأشخاص أو السلع إلى داخل غزة وخارجها عبر الجو أو البحر. وتواصل إسرائيل أيضاً ممارسة درجة من

صيدلي فلسطيني يخدم أحد الزبائن خلال انقطاع التيار الكهربائي في مدينة غزة، أكتوبر/تشرين الأول 2007.

السيطرة على حدود غزة مع مصر، وأوضح المسؤولون الإسرائيليون بصورة متكررة أن هذه الحدود لن يُعاد فتحها إلا في إطار اتفاقية مشتركة.

© AP Photo/Hatem Moussa

نقص الوقود

قررت الحكومة الإسرائيلية في 19 سبتمبر/أيلول 2007 فرض عقوبات إضافية على حماس عبر تقييد إدخال الوقود والكهرباء وغير ذلك من السلع إلى غزة. ووافقت المحكمة العليا الإسرائيلية على التخفيض. ولا تزود إسرائيل غزة بالوقود أو أية سلع أخرى. ويدفع الاتحاد الأوروبي ثمن الوقود في إطار حزمة المساعدة التي يقدمها وتدفع السلطة الفلسطينية تكلفة الكهرباء.

وقد أثر نقص الوقود على كل جانب من جوانب حياة الفلسطينيين. ولا يستطيع العديد من المرضى والموظفين الوصول إلى المستشفيات، واضطرت الجامعات إلى الإغلاق في منتصف إبريل/نيسان لأن الطلاب والمحاضرين لم يعد بإمكانهم الوصول إليها.

وفي إبريل/نيسان اضطرت الأونروا إلى وقف توزيع المواد الغذائية على 650,000 نسمة لمدة أربعة أيام بسبب نقص الوقود، وأشارت منظمة الصحة العالمية إلى حدوث انخفاض بنسبة 29 بالمائة في عدد مرضى العيادات الخارجية بسبب الافتقار إلى وسائل النقل.

وفي الشهر ذاته تبين في دراسة مسحية أجراها برنامج الغذاء العالمي أن 11 من أصل 16 مؤسسة ترعى المرضى والمعوقين لا تملك غاز الطهي أو لديها إمدادات تكفي لمدة أسبوع فقط. وتوقفت أربع منها عن تقديم الوجبات الساخنة. كما تبين أن ما بين نصف وجميع سيارات الإسعاف لدى خمسة مستشفيات قد توقفت عن العمل بسبب نقص الوقود، ولم تستطع أربعة مراكز للرعاية النهارية نقل الأشخاص إليها.

في يونيو/حزيران 2007، بعدما سيطرت حماس بالقوة على قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية وإدارتها في غزة، شددت إسرائيل القيود التي كانت قد فرضتها على غزة عقب فوز حماس في الانتخابات التي جرت في مطلع العام 2006. وفي سبتمبر/أيلول 2007، أعلنت إسرائيل قطاع غزة «كياناً معادياً» وفرضت عليه مزيداً من القيود.

ونتيجة لذلك، تُمنع الصادرات من غزة منعاً باتاً ولا يُسمح بدخول إلا نزر يسير من السلع إلى غزة - معظمها مساعدات إنسانية ومواد غذائية ولوازم طبية. وهناك نقص في معظم السلع الأخرى والعديد من الضروريات الأساسية أو انعدام لوجودها بالمرّة. ويعاني عدد متزايد من الأشخاص من سوء التغذية.

ورفع الانخفاض الحاد في السلع التي يُسمح بدخولها إلى غزة وتراجع الإنتاج الزراعي المحلي بسبب نقص الوقود أسعار المواد الغذائية في وقت بات في الناس أعجز من أن يدفعوا المزيد ثمناً لها. ودُفع عدد متزايد من أبناء غزة إلى برائن الفقر المدقع. ويعتمد الآن قرابة 80 بالمائة من السكان على المعونات الدولية، قياساً بعشرة بالمائة قبل عقد من الزمن. وفي الوقت ذاته، أدت القيود التي فرضتها إسرائيل إلى ارتفاع التكاليف التشغيلية لوكالات المساعدة التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية. وتكلف المساعدات الغذائية الأونروا 20 دولاراً أمريكياً للشخص في اليوم قياساً بأقل من 8 دولارات أمريكية في العام 2004.

«إن هذه الحركة المحددة كما يبدو للسلح إلى قطاع غزة ضمنت تجنب وقوع كارثة إنسانية كاملة، برغم أن العقوبات الشديدة أدت إلى توقف شبه تام لعجلة الاقتصاد في غزة - ولنشاط القطاع الخاص تحديداً».

مكتب العمل الدولي، منظمة العمل الدولية، مايو/أيار 2008



فلسطينيون ينتظرون في مستودع بوسط غزة، أملين بالعثور على غاز الطهي لملء قواريرهم، إبريل/نيسان 2008.



وكالة الأمم المتحدة توزع المساعدات الغذائية
في غزة، أكتوبر/ تشرين الأول 2007

مزارعو الدواجن في غزة

في إبريل/نيسان ومايو/أيار، اضطر أصحاب مزارع الدواجن في غزة إلى قتل أكثر من 150,000 كتكوت بسبب عدم وجود الغاز لتدفئتها. وفي 2 مايو/أيار، أبلغ رائد أبو عجوة البي بي سي أنه اضطر إلى قتل عشرات الآلاف من الكتاكيت، ما قضى على مصدر رزقه.

«لم يكن هناك أي خيار آخر، صدقني، فليس لدي الغاز لتدفئة الكتاكيت، فهو غير متوفر في غزة الآن. وكانت الآلاف منها تموت بسبب البرد في الليل. وأنا أحاول إطعامها، لكنني أعرف أنها ستموت بعد بضعة أيام على أية حال... واليوم ربطنا 50,000 كتكوت في أكياس بلاستيكية وحنقناهم. وأنا أصرخ وأصرخ من الألم ولا أحد يصغي.»

كما يؤثر نقص الوقود تأثيراً خطيراً على الصحة العامة والمرافق الصحية والبيئة. فإمدادات المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي والتخلص من النفايات الصلبة يحتاج كله إلى وقود لتشغيل المضخات ومولدات الكهرباء الاحتياطية والمركبات.

وبحسب مؤسسة مياه البلديات الساحلية في غزة، يحصل 30 بالمائة من الغزويين على المياه الجارية لمدة تتراوح بين أربع وثمان ساعات مرة واحدة في الأسبوع، و40 بالمائة مرة واحدة كل أربعة أيام و30 بالمائة مرة واحدة كل يومين. ومنذ منتصف إبريل/نيسان، أغلقت 15 بئراً تستخدم مولدات تعمل بالديزل لضخ المياه. ونتيجة لذلك، لا يحصل 150,000 شخص على مياه الشرب بصورة منتظمة في مدينة غزة ووسط قطاع غزة.

وازدادت عرقلة عمل محطة معالجة مياه الصرف الصحي في غزة ويُلقي ما بين 50 و80 مليون ليتر تقريباً من ماء الصرف الصحي غير المعالج في البحر الأبيض المتوسط كل يوم. وأحياناً تفيض المجاري في الشوارع السكنية والبساتين. وقد توقفت معظم مركبات جمع النفايات عن العمل ولا تستطيع عربات الحيوانات التي تُستخدم بدلاً منها الوصول إلى مواقع الطمر البعيدة، ما يؤدي إلى تراكم النفايات بالقرب من المراكز السكنية.

ومنذ إبريل/نيسان عندما جرى تخفيض إمدادات الوقود وغاز الطهي أكثر من السابق، وفي أعقاب هجوم فلسطيني على مستودع للوقود عند معبر نحال الفاصل بين غزة وإسرائيل، باتت وسائل النقل العام شبه معدومة وزادت أجرة الرحلات في سيارات الأجرة المشتركة النادرة عشرة أضعاف. ويزود بعض الأشخاص سياراتهم بزيت الطبخ الذي يولد أبخرة وغازات سامة ويسبب الغثيان وصعوبات في التنفس للمارة.

الانهيار الاقتصادي

وتعتمد نسبة تزيد على 70 بالمائة من الأبار الزراعية في غزة على الديزل لتشغيل مضخات المياه. وسبق للمزارعين أن تكبدوا خسائر فادحة من محصول العام 2007 عندما هُدرت أطنان من الزهور والفراولة (التوت الأرضي) - اللتين كانتا في السابق من الصادرات المهمة لغزة - بسبب الحظر الإسرائيلي المفروض على الصادرات.

انهيار اقتصاد غزة المترنح أصلاً جراء سنوات من القيود والتدمير. وقد توقف عن العمل حوالي 90 بالمائة من الصناعات العاجزة عن استيراد المواد الأولية وتصدير المنتجات والتي تفتقر إلى الوقود اللازم لتشغيل الآلات. وتعمل المصانع القليلة التي تظل مفتوحة بنسبة ضئيلة من طاقتها التشغيلية.

وفي إبريل/نيسان 2008، دعا روبرت سري، المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، إسرائيل إلى استئناف إمدادات الوقود إلى غزة والسماح بمرور المساعدات الإنسانية واللوازم التجارية. ولاحظ بأن: «العقاب الجماعي لشعب غزة المستمر منذ أشهر الآن، قد مني بالفشل».

وقد شلَّت القيود المفروضة على استيراد الإسمنت قطاع البناء وأجبرت المصانع التي تنتج البلاط والطوب والمواد المتعلقة بهما على الإغلاق.

وتتلف الكثير من المحاصيل المطلوبة جداً لأن المزارعين لا يملكون الوقود لضخ المياه من الأبار الزراعية لري حقولهم؛



مطلوب التحرك الآن

تدعو منظمة العفو الدولية كلاً من:

إسرائيل ومصر والسلطة الفلسطينية
وحماس إلى:

الحكومة الإسرائيلية إلى:

■ العمل بصورة عاجلة على التوصل إلى اتفاق يسمح بإعادة فتح معبر رفح الذي يفصل بين غزة ومصر؛

■ رفع الحصار والسماح باستئناف إدخال المساعدات والوقود والكهرباء وغيرها من الضروريات إلى غزة دون أية عراقيل؛ والسماح لجميع المرضى المحتاجين إلى علاج طبي غير متوافر في غزة بالمغادرة وضمان السماح لهم بالعودة بعد تلقي العلاج؛

المجتمع الدولي، لاسيما اللجنة الرباعية (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة) إلى:

إدارة الأمر الواقع التي تتولاها حماس إلى:

■ مساءلة جميع الأطراف المعنية وفقاً للمبادئ ذاتها للقانون الدولي.

■ وضع حد فوري لإطلاق الصواريخ وأي هجمات أخرى على المدنيين الإسرائيليين؛

في الأعلى: نشطاء السلام الإسرائيليون والدوليون يحتجون على الحصار الإسرائيلي لغزة على الجانب الإسرائيلي من السياج الذي يحيط بغزة، يناير/كانون الثاني 2008.
في الأسفل: فتيات فلسطينيات يتظاهرن ضد الحصار في غزة، نوفمبر/تشرين الثاني 2007.

Amnesty International
International Secretariat, Peter Benenson House
1 Easton Street, London WC1X 0DW
United Kingdom
www.amnesty.org

رقم الوثيقة: MDE 15/021/2008
يوليو/تموز 2008

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم 2.2 مليون عضو وموآزر في أكثر من 150 بلداً وإقليماً، يناضلون من أجل حقوق الإنسان.

وتتمثل رؤية المنظمة في عالم يتمتع فيه كل إنسان بجميع حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وتضطلع المنظمة بالعمل البحثي والنضالي والدعوي والتعبوي من أجل وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان. ومنظمة العفو الدولية منظمة مستقلة عن جميع الحكومات أو العقائد السياسية أو المصالح الاقتصادية أو المعتقدات الدينية.

وتعتمد المنظمة في تمويل عملها على مساهمات الأعضاء وتبرعات الأصدقاء.



منظمة العفو
الدولية